



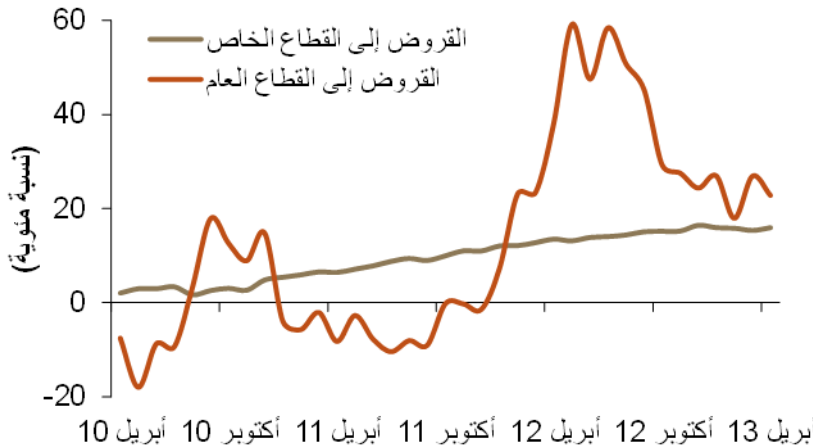
أوضاع النقد في المملكة نمو إيجابي للقروض وسيولة كبيرة

- تسارع نمو صافي القروض المقدمة إلى القطاع الخاص هذا العام، حيث بلغت قيمتها خلال الفترة من بداية العام وحتى أبريل 49 مليار ريال، مسجلة نمواً بلغت نسبته 16 بالمائة على أساس المقارنة السنوية في أبريل. كذلك حافظت المطلوبات على المؤسسات الحكومية غير المالية على نمو قوي، حيث ارتفعت بنسبة 23 بالمائة على أساس المقارنة السنوية في أبريل.
- ارتفع إجمالي الودائع بنحو 53 مليار ريال خلال الفترة من بداية العام وحتى أبريل. وتشير أحدث البيانات إلى نمو هذه الودائع بنسبة 14,5 بالمائة على أساس سنوي في أبريل. وتراجع معدل القروض إلى الودائع بدرجة طفيفة إلى 80,4 بالمائة.
- واصلت الاحتياطيات الأجنبية لدى "ساما" نموها، حيث زادت بنحو 78 مليار ريال خلال الفترة من بداية العام وحتى أبريل. وقد أثمرت تلك الزيادة بكاملها في عملات أجنبية.
- بقي فائض ودائع البنوك التجارية لدى "ساما" مرتفعاً وبلغ 89,6 مليار ريال في أبريل، رغم أنه يقل بدرجة كبيرة عن مستواه في مطلع العام (111 مليار في يناير)، عاكساً المستوى القوي للسيولة في البنوك المحلية.

نمو سريع لعرض النقود

تعكس الأوضاع النقدية في المملكة الأداء القوي للنشاط الاقتصادي المحلي، خاصة وأن المعايير الثلاثة لعرض النقود تحقق جميعها معدلات جيدة منذ مطلع 2011، وقد لعبت سياسة التوسع المالي وأسعار الفائدة المنخفضة دوراً هاماً في دعم هذا الاتجاه. ارتفع عرض النقود الشامل (ن3) بدرجة طفيفة إلى 14 بالمائة على أساس سنوي (1,5 بالمائة على أساس شهري) في أبريل، مقارنة بـ

شكل 1: القروض المصرفية (التغير السنوي)



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي

رئيس الدراسات والأبحاث

falturki@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 1 279-1111

الفاكس +966 1 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

www.jadwa.com



12,3 بالمائة في مارس. كذلك ارتفع المعيار الأضيق لعرض النقود (ن2)، الذي يشمل الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والادخارية والنقد المتداول خارج البنوك، بنسبة 15 بالمائة على أساس سنوي (1,2 بالمائة على أساس شهري) في أبريل، مقابل 13 بالمائة في مارس. وجاء النمو في كلا المعيارين نتيجة للنمو القوي في الودائع الجارية والادخارية التي زادت بنسبة 15,8 بالمائة على أساس سنوي (1,3 بالمائة على أساس شهري) في أبريل مقارنة بـ 13,5 بالمائة في مارس. كذلك ساهمت القاعدة النقدية في زيادة عرض النقود، مسجلة نمواً شهرياً عند 2 بالمائة أدى إلى دفع النمو السنوي إلى 10,7 بالمائة. وجاء توسع القاعدة النقدية نتيجة لزيادة ودائع البنوك لدى "ساما" (3,9 بالمائة على أساس شهري) حيث حافظت البنوك على زيادة مستقرة في القروض مقابل نمو قوي في الودائع. وفي نفس الوقت، عكس النقد المتداول خارج المصارف مسار التراجع الذي سجله الشهر السابق حيث زاد حجمه بنسبة 0,15 بالمائة على أساس شهري في أبريل. وفي ظل هذا النشاط النقدي، عكس مضاعف النقود مساره الصاعد وتراجع قليلاً إلى 4,48 بالمائة.

موقف صافي الموجودات الأجنبية يواصل التحسن

واصل صافي الموجودات الأجنبية للنظام المالي السعودي ارتفاعه، وبلغ 2,638 مليار ريال في أبريل مقارنة بـ 2,566 مليار ريال في نهاية العام الماضي. بلغ صافي الموجودات الأجنبية لدى "ساما" 2.506 مليار ريال (4,668 مليار دولار) في أبريل، نتيجة لزيادة إجمالي الموجودات الأجنبية بنحو 78 مليار ريال خلال الفترة من بداية العام وحتى أبريل. وزادت المطلوبات الأجنبية بمستوى طفيف من 4,1 مليار ريال في نهاية العام الماضي إلى 4,7 مليار ريال في أبريل. ويعود الارتفاع في إجمالي الموجودات الأجنبية جزئياً إلى زيادة صادرات النفط خلال فبراير ومارس، التي ارتفعت قليلاً إلى 7,2 مليون برميل يومياً مقارنة بـ 7,1 مليون برميل يومياً في ديسمبر ويناير. كذلك ساهم التحسن في الموجودات الأجنبية في زيادة إجمالي الموجودات لدى "ساما"، التي ارتفعت بنسبة 3 بالمائة منذ بداية العام وحتى أبريل لتصل إلى 2,558 مليار ريال. فيما يتعلق بتوزيع الموجودات الأجنبية، زادت "ساما" استثماراتها في العملات الأجنبية بحوالي 137,5 مليار ريال منذ بداية العام وحتى أبريل، في حين خفضت ودائعها لدى المصارف الأجنبية بنحو 59,4 مليار ريال وكذلك مخصصاتها للاستثمار في عملات أجنبية قابلة للتحويل بنحو 717 مليون ريال. ونتوقع أن يتباطأ الزخم الإيجابي في الموجودات الأجنبية لدى "ساما" قليلاً خلال الشهر القليلة القادمة مقارنة بنموها القوي العام الماضي، وذلك نتيجة لتراجع أسعار النفط إلى مستوى أقل من 105 دولار للبرميل.

تراجع صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك التجارية بنحو 6,4 مليار ريال، أو بنسبة 4,8 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى أبريل. ورغم أن إجمالي الموجودات الأجنبية لهذه البنوك تراجعت بنسبة 5,5 بالمائة منذ بداية العام وحتى أبريل لتبلغ 201 مليار ريال، إلا أن مطلوباتها الخارجية تراجعت كذلك بنسبة 5,4 بالمائة من بداية العام وحتى أبريل، لتبلغ 74 مليار ريال. وفي نفس الوقت، حافظ إجمالي ودائع البنوك لدى

سجلت جميع معايير عرض النقود نمواً قوياً حتى اللحظة من العام...

...عاكسة الأداء الإيجابي للاقتصاد المحلي...

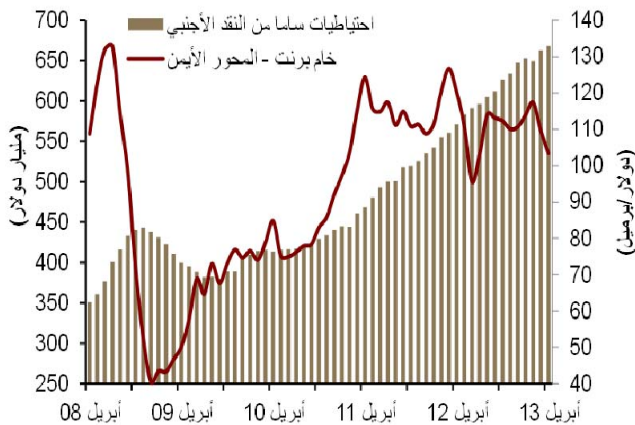
...لكنها تزيد من مخاطر احتمال ارتفاع الأسعار.

واصلت الموجودات الأجنبية لدى "ساما" نموها رغم تراجع أسعار خام النفط...

...ونتوقع تواصل هذا المسار خلال العام الجاري، وإن كان بوتيرة أبطأ من العام الماضي.

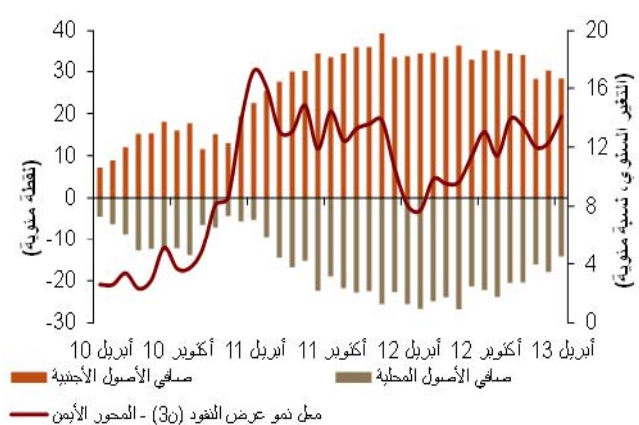
تراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك التجارية حتى اللحظة من العام...

شكل 3: الاحتياطيات الأجنبية وأسعار النفط



شكل 2: مساهمة صافي الموجودات الأجنبية والمحلية في نمو عرض

النقود الشامل (ن3)





"ساما" على مسار إيجابي للشهر الثاني على التوالي في أبريل، مرتفعاً بنحو 6,2 مليار ريال ليصل إلى 167 مليار ريال، 53,6 بالمائة منها أو ما يعادل 89,6 مليار ريال هي عبارة عن فائض الاحتياطي الإلزامي. ورغم أن هذا الفائض يقل كثيراً عن مستواه في مطلع هذا العام (111 مليار ريال في يناير)، إلا أنه يزيد بنحو 8 بالمائة عن حجم الفائض في أبريل 2012. وتعكس هذه الفوائض وفرة السيولة في النظام المصرفي السعودي التي قد تترجم إلى زيادة في عمليات الإقراض خلال الشهور القادمة. ولكن هذه المستويات من السيولة والنمو القوي في جميع معايير عرض النقود، ربما تشكل عوامل تقود إلى ارتفاع التضخم المحلي.

القروض إلى القطاع الخاص تحافظ على مسار قوي

نمت القروض المصرفية إلى القطاع الخاص (باستبعاد الاستثمارات في الأوراق المالية الخاصة) بنسبة 16 بالمائة على أساس سنوي (1,6 بالمائة على أساس شهري) في أبريل، مقارنة بنمو سنوي عند 15,4 بالمائة (1,1 بالمائة على أساس شهري) في مارس. وعلى أساس المقارنة من بداية العام وحتى تاريخه، فقد نمت القروض بنسبة 5,1 بالمائة في أبريل مقارنة بنمو عند 5,6 بالمائة خلال نفس الفترة من العام الماضي. ولكن بالقيمة الاسمية، بلغ صافي القروض التي صدرت منذ بداية العام وحتى أبريل 49 مليار ريال مقابل 45,9 مليار ريال لنفس الفترة من العام الماضي. شكلت القروض والسلف والسحب على المكشوف مجتمعة أكبر مساهمة في نمو القروض خلال الفترة من بداية العام وحتى أبريل (5 نقاط مئوية). إضافة إلى ذلك، ارتفع إجمالي المطلوبات على القطاع الخاص، والتي تشمل الاستثمارات في أوراق مالية خاصة، بنسبة 5,6 بالمائة منذ بداية العام وحتى أبريل، كما أن حجمها في أبريل فاق مستواها قبل عام بنسبة 16 بالمائة.

نتوقع المزيد من النمو في القروض المقدمة إلى القطاع الخاص هذا العام (16 بالمائة على أساس سنوي)، ولكن بمعدل نمو أبطأ نوعاً ما عما تحقق العام الماضي (16,4 بالمائة على أساس سنوي). وعلى هذا الأساس، فننتوقع أن يبلغ صافي القروض المصدرة عام 2013 نحو 144 مليار ريال مقارنة بـ 136 مليار ريال لعام 2012. ويتوقع أن تشكل سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي المحرك الرئيسي للنمو، بينما ينتظر أن تؤثر الاضطرابات الجيوسياسية في المنطقة وأوضاع الاقتصاد العالمي على المزاج العام في السوق. ورغم أنه يفترض أن تتوسع القروض طويلة الأجل بفضل زيادة الإنفاق الرأسمالي الحكومي، لكن الصغر النسبي لحجم الودائع طويلة الأجل (24 بالمائة من إجمالي الودائع) يتوقع أن يؤثر سلباً على مثل ذلك التوسع. ومع ذلك، ارتفعت نسبة القروض طويلة الأجل إلى إجمالي القروض إلى 28,4 بالمائة في أبريل مقارنة بـ 24 بالمائة قبل عام. أيضاً، يتوقع أن ترتفع القروض متوسطة الأجل في ظل الإنفاق الاستهلاكي الضخم للحكومة، وزيادة التوظيف في القطاعين العام والخاص، فضلاً عن التوقعات الإيجابية لتحسن سوق المساكن. في الواقع، ارتفعت نسبة القروض متوسطة الأجل إلى إجمالي القروض من 17 بالمائة في أبريل 2012 إلى 18,2 بالمائة في أبريل 2013.

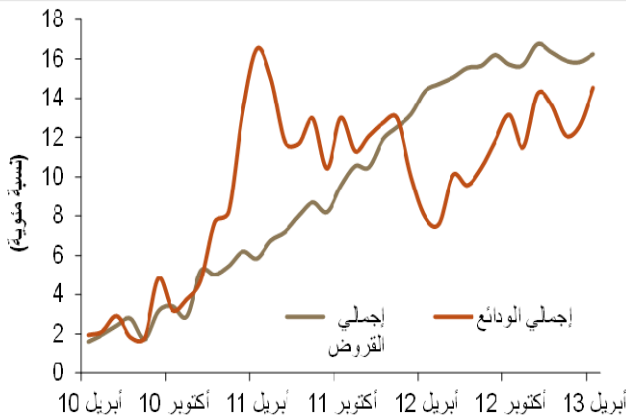
...لكن فائض ودائعها لدى "ساما" لا يزال مرتفعاً.

تسارع نمو صافي القروض المصرفية المصدرة إلى القطاع الخاص هذا العام بالقيمة الاسمية.

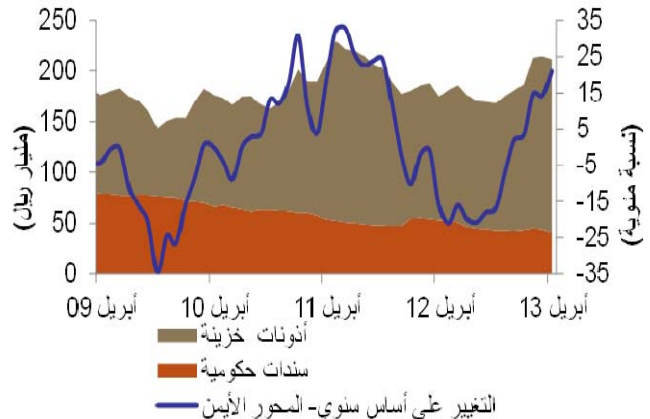
نتوقع نمو القروض بنسبة 16 بالمائة على أساس المقارنة السنوية في عام 2013...

...وستحظى القروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل بالنصيب الأكبر.

شكل 5: الودائع والقروض البنكية (التغير السنوي)



شكل 4: حيازة البنوك من الأوراق المالية الحكومية





واصلت مطلوبات البنوك التجارية على الحكومة ارتفاعها جراء زيادة الاستثمار في أذونات الخزنة، بينما واصلت حيازة البنوك من سندات التنمية مسارها النازل. ورغم أن حيازة البنوك التجارية من أذونات الخزنة سجلت زيادة طفيفة بلغت 858 مليون ريال في أبريل، إلا أنها تفوق مستواها قبل عام بنسبة 40 بالمائة، وذلك بسبب الإصدار الكبير في فبراير (24,8 مليار ريال). وحافظت القروض المقدمة إلى المؤسسات الحكومية غير المالية على نمو سنوي قوي منذ فبراير العام الماضي، وقد ارتفعت بنسبة 23 بالمائة على أساس سنوي، مدفوعة بنمو قوي خلال الفترة من بداية العام وحتى أبريل بلغت نسبته 18 بالمائة. ونتوقع أن يبقى هذا الزخم طيلة العام الجاري بفضل سياسة التوسع المالي.

التمويل والسيولة سيظلان مرتفعين

ساهم النمو السريع في إجمالي الودائع منذ تقديم الحزمتين الماليتين في مطلع عام 2011 في دعم النشاط التمويلي في قطاع المصارف. وقد تسارع نمو إجمالي الودائع البنكية إلى 14,5 بالمائة على أساس المقارنة السنوية (1,7 بالمائة على أساس شهري) في أبريل، مقارنة بـ 12,5 بالمائة على أساس سنوي في مارس. وبالقيمة الاسمية، زادت الودائع المصرفية بنحو 53 مليار ريال خلال الفترة من بداية العام وحتى أبريل في حين زادت الودائع الجارية بوتيرة أسرع (67 مليار ريال من بداية العام وحتى أبريل) بينما انكمشت بقية أنواع الودائع. وتباطأ انكماش الودائع الزمنية والادخارية إلى 13 مليار ريال للفترة من بداية العام وحتى أبريل مقارنة بـ 13,5 مليار ريال لنفس الفترة من عام 2012. وبما أن النمو الشهري في القروض المقدمة إلى القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية غير المالية (1,6 بالمائة على أساس شهري) جاء دون مستوى النمو الشهري في الودائع (1,7 بالمائة على أساس شهري)، فقد تراجع معدل القروض إلى الودائع للنظام المصرفي ككل بدرجة طفيفة إلى 80,4 بالمائة في أبريل من 80,5 بالمائة في مارس.

وفي نفس الوقت، استمر سعر الاقتراض بين البنوك السعودية (سايبور) لأجل 3 شهور في مسار تنازلي منذ بلوغه الذروة في يناير والتي كانت عند 0,9975 بالمائة ليصل إلى 0,9637 بالمائة في 26 مايو. ورغم أن وفرة السيولة لدى القطاع المصرفي لعبت دوراً في خفض سعر سايبور، لكن الأوضاع السياسية والاقتصادية الخارجية ربما تؤدي إلى بعض البطء في عملية الانخفاض من خلال تأثيرها على أجواء الثقة.

لا يزال التوسع في القروض وانخفاض تكلفة التمويل يسهمان في انتعاش أرباح البنوك، التي بلغت 12,4 مليار ريال خلال الفترة من بداية العام وحتى أبريل مقارنة بـ 12,5 مليار ريال لنفس الفترة من العام الماضي. وتبقي على توقعاتنا باستمرار النمو في أرباح البنوك، وذلك استناداً على التقديرات التي تشير إلى قوة نمو القروض وانخفاض تكلفة التمويل خلال عام 2013.

زادت البنوك حيازتها من أذونات الخزنة هذا العام.

بينما بقي نمو القروض المقدمة إلى المؤسسات الحكومية غير المالية مرتفعاً.

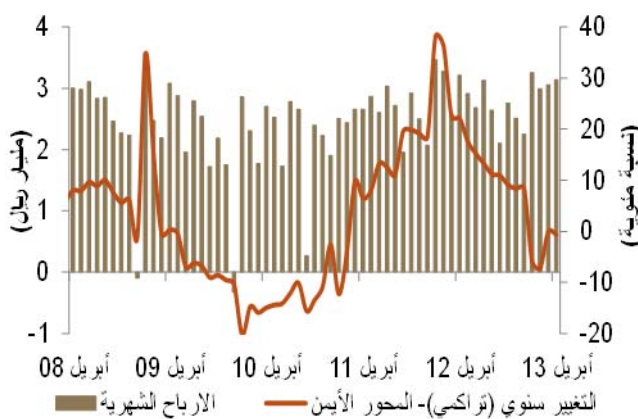
الودائع تواصل نموها القوي...

...ما أدى إلى تراجع معدل القروض إلى الودائع بدرجة طفيفة إلى 80,4 بالمائة.

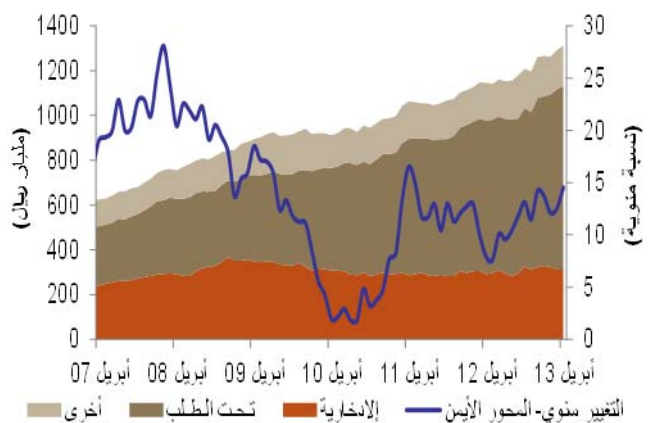
...حافظ سايبور لأجل 3 شهور على مسار تنازلي منذ تحقيقه أعلى مستوى له في يناير.

بقيت أرباح البنوك مستقرة تقريباً مقارنة بمستواها العام الماضي.

شكل 7: أرباح البنوك

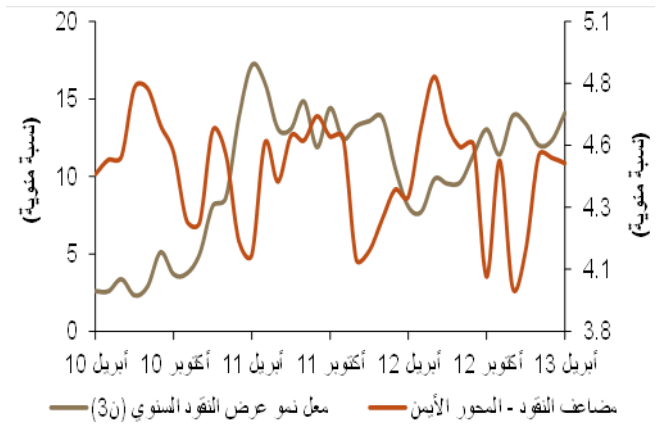


شكل 6: فئات الودائع البنكية

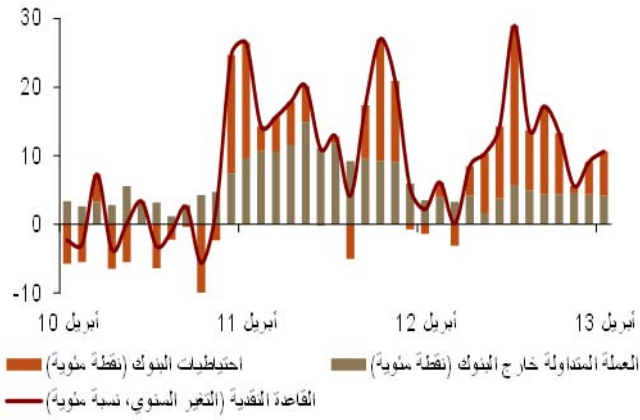




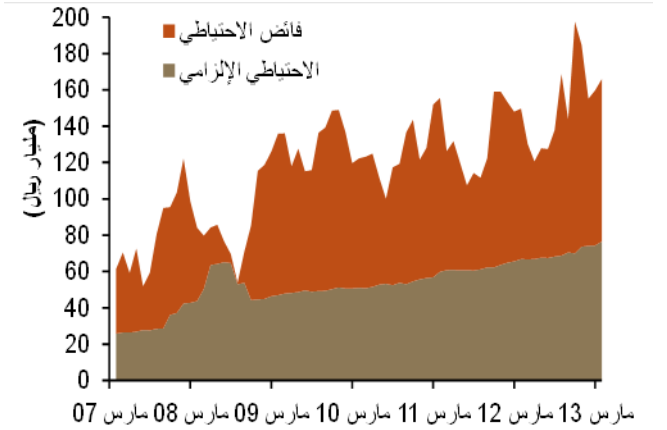
شكل 8: مضاعف النقود وعرض النقود



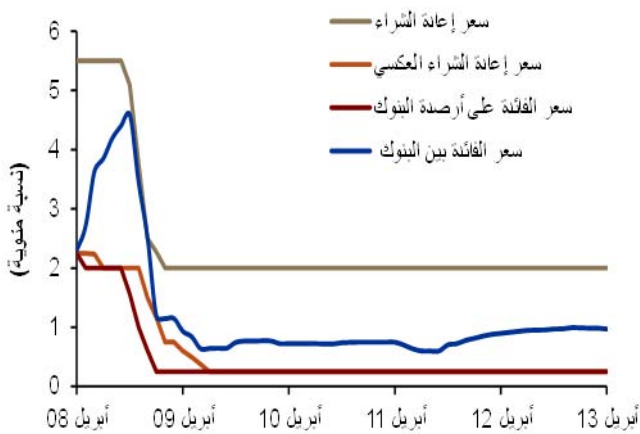
شكل 9: مكوّنات القاعدة النقدية



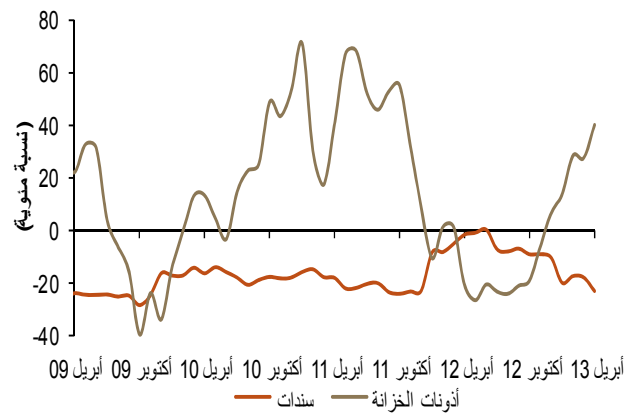
شكل 10: فائض احتياطي البنوك لدى "ساما"



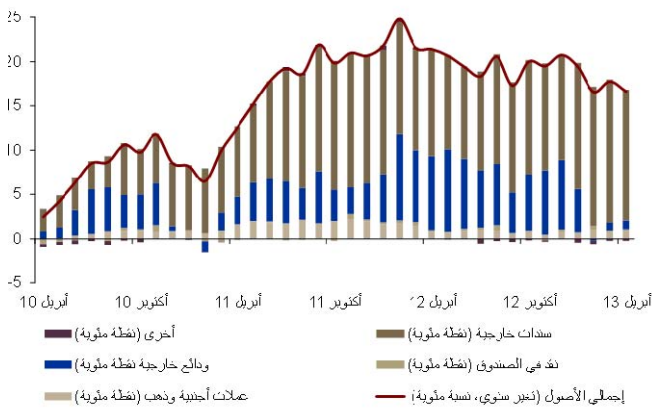
شكل 11: أسعار الفائدة



شكل 12: حيّازة البنوك من السندات الحكومية (التغير السنوي)

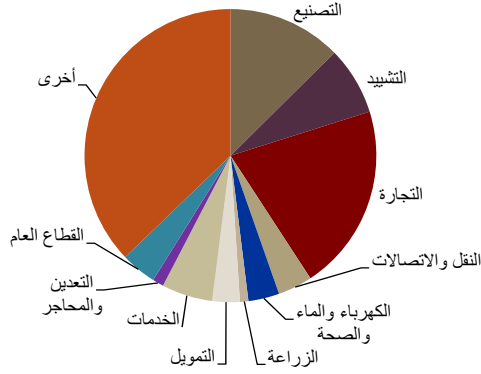


شكل 13: مكوّنات الموجودات الأجنبية لـ "ساما"

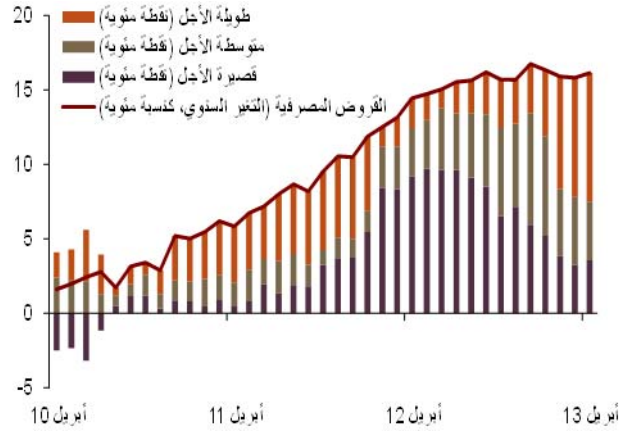




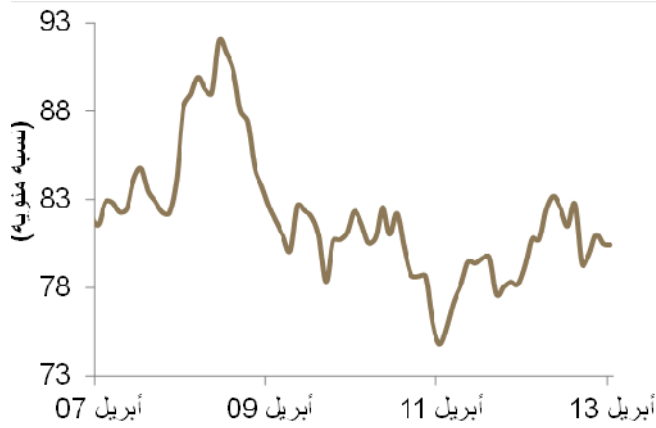
شكل 15: توزيع القروض حسب الأنشطة الاقتصادية



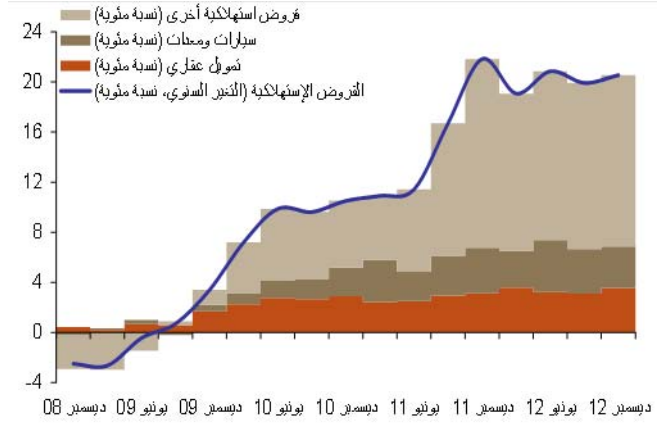
شكل 14: توزيع القروض حسب آجال استحقاقها



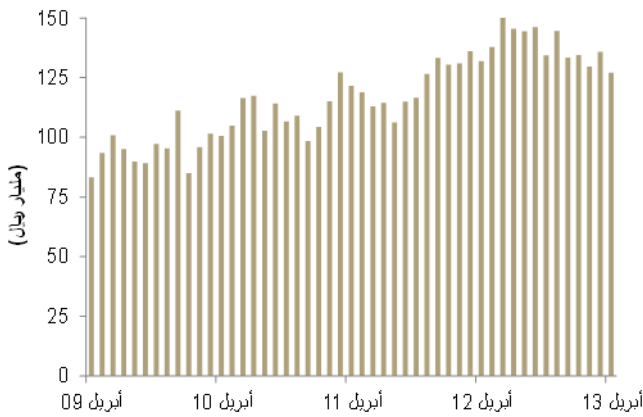
شكل 17: معدل القروض إلى الودائع



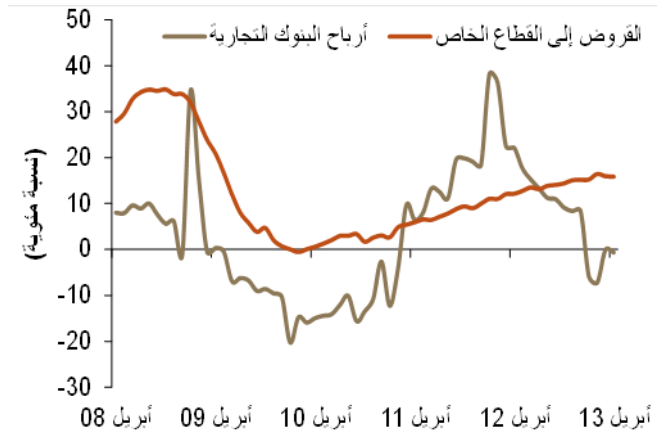
شكل 16: القروض الاستهلاكية



شكل 19: صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك التجارية



شكل 18: نمو أرباح القطاع المصرفي





إخلاء المسؤولية

ما لم يشير بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويتز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إعلانات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمنياً، كما أنها لا تتحمل أية مسؤولية قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خياراً أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.